توزيــع الثــروة
عــنــد ابــن خــلــدون

أ/ داودي الطــيب
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخــص :

إن توزيع الثروة أو ما يسمى بتوزيع الدخل القومي، يعتبر من أهم المسائل التي تبحث تحت عنوان التوزيع الشخصي، ويعتبر هذا الأخير من أضعف مواطن التحليل الاقتصادي، حيث تفتقر النظرية الاقتصادية المعاصرة لتحليل لمثل ذلك، ماعدا بعض الاهتمام في نظرية التنمية مؤخرا ، وفي هذه الدراسة نحاول الكشف عن مساهمة ابن خلدون في هذا المجال .

Résumé :

La répartition de la richesse ou plutôt ce qu'on appelle la répartition du revenu national est considérée parmi les questions les plus importantes qui se traite généralement sous le titre de « la répartition personnelle ». cette dernière notion est souvent perçue comme le point le plus faible de l'analyse économique du fait que la théorie économique contemporaine s'appauvrit à une telle analyse, excepté quelques intéressements enregistrés dernièrement au profit de la théorie du développement.

Dans cet exposé, nous essayons de découvrir la contribution d'Ibn Khaldoun dans ce domaine.

مقدمـــة :

يعتبر ابن خلدون من المفكرين الأوائل الذين اهتموا بهذا النوع من التوزيع أيمـــا اهتمام، حيث يختلف عن رواد الاقتصاديين الوضعيين اختلافا جوهريا حين يخضع عملية التوزيع للتطور التاريخي الذي تتبدل فيه المعتقدات وتنتقل فيه النقود من فئة إلى أخـــرى داخل نفس المجتمع، لهذا كان التحليل الخلدوني في هذا الموضوع أسبق وامتن وأشـــمل، وكانت وسائله التحليلية أكثر صفاء وجودة، وسنتناول أهم ما قدمه ابن خلدون فـــي هـــذا المجال في الفروع التالية:

1 . علاقة التطور التاريخي للدولة بتوزيع الثروة عند ابن خلدون.

يعتبر التوزيع الاجتماعي للعمل من ضروريات توزيع الثروة داخل المجتمـــع، وينشأ هذا التوزيع عن طريق حاجة الناس إلى بعضـــها بعضـــا عـــن طريـــق المبادلـــة والتعاون.

ولهذا فإن توزيع الثروة الوطنية بين الشركاء يتم في رأي ابن خلـــدون حســـب المرحلة التي يوجد فيها العمران، أي أن هناك علاقة بين التطور التاريخي لأي بلد، وبين تغير التوزيع، حيث يتقرر نصيب كل شريك من الثروة والإنتاج تبعا للحقبة التاريخية التي تمر بها الدولة.

ويرى ابن خلدون بأن قرار التوزيع يرجع بشكل رئيسي إلـــى قـــرار الســـلطة الحاكمة المتكونة في نظر ابن خلدون من الحاكم وعشـــيرته وبطانتـــه ورجـــال الدولـــة التنفيذيين.

ولتوضيح هذه العلاقة نتتبع توزيع الثروة حسب مراحل تطور الدولة عند ابـــن خلدون وذلك في النقاط الآتية:

1.1- التوزيـــع في مرحلـــة البداوة.

في هذه المرحلة تكون الدولة في مرحلة الجنين حيث البداوة التي لا تتطلب مـن الحاجات سوى الضروري، وذلك لأسلوب المعيشة التي يكون إلى الفطرة أقرب منه إلـى حياة الحضر وما يكتنفه من ترف وكمالي، فيكتفون بإنتاج ما هو أساسي.

والسلطة الحاكمة في هذه المرحلة يصفون ابن خلدون بالكرم والتعفف عما بـأي الناس، ولذلك يكون نصيبهم من التوزيع حسب ما تقتضيه أحكام الشريعة إن كانت الدولة مسلمة، مما يؤدي إلى احتفاظ الناس بجزء كبير من ثرواتهم وهو الـدافع لهـم لتجديـد نشاطهم وتراكم فوائضهم.

وهكذا يستنتج ابن خلدون بأن الثروة تتوزع في هذه المرحلـة بـين شـريكين أساسيين هما المزارعون الذين ينالون أكبر قسط من الثروة.

والدولة التي تأخذ قسطا يسيرا، أما الشركاء الآخرون فهم إما قليلون لا وزن لهـم وإمـا منعدمون لعدم حاجة الجماعة لهم.(1)

2.1- التوزيـع في مرحلـة الازدهـار.

مرحلة الازدهار هي مرحلة القوة في الدولة حيث تنمو الثروة وتزداد الأعمـال وتظهر الصنائع والحرف ويتغير أسلوب الإنتاج والاستهلاك وتتغير معه طـرق توزيـع الثروة حيث يظهر شركاء جدد كانوا غائبين عن معرض التوزيع.

إن ظهور سياسة التوظيف، والتخصص في العمل، وتغيير سلوك المسـتهلكين، وظهور التفنن في الصنائع، والإقبال على الكماليات، هذا التغيير يبدأ من الطبقة الحاكمـة حيث تزداد نفقات الحاكم وحاشيته فيتطلب ذلك زيادة في الجبايات والاقتطاعات، غير أن هذه الزيادة تبقى محتملة ما لم يبدأ الحاكم باستبدال أهل عصبيته بغيرهم مـن المرتزقـة، وغيرهم، ممن يتقربون منه لأجل الثراء.

وبناء على المعطيات التي تكتنف مرحلة الازدهار يتم توزيع الثروة بـين شـركاء هـذه المرحـلة[2]، ويكون كما يلي:

أ- **المنتجون الزراعيون:** يتحصلون على الجزء الأهم ولكنه أقل مما تحصلوا عليـه في مرحلة البداوة.

ب- **الطبقة الحاكمة:** يزداد نصيبها من الثروة نتيجة زيادة نفقاتها.

جـ- التجــــار: يزداد نصيبهم من الثروة نتيجة سرعة تبادل السلع والخدمات.

د- الصنـــــاع: يزداد نصيبهم من الثروة لزيادة الطلب على السلع الكمالية.

والملاحظ أن عملية التوزيع في هذه المرحلة لا تخضع لأحكام الشريعة بل يدخل عامل مهم في التوجيه يسميه ابن خلدون "الجاه".

3.1- التوزيع في مرحلة الانهيار.

تتسم هذه المرحلة باستبداد الحاكم وقوة شوكته، فيلجأ إلى إبعاد أهــل عصــبيته حتى لا ينازعوه في الحكم، ويتم استبدالهم بالمصطنعين الذين لا يطمعون إلا في المــال، ويكثر من الجنود المرتزقة مما يتطلب أموالا طائلة للنفقة عليهم، فإذا أضفنا نفقات الحاكم المتسمة بشتى أنواع الترف والبذخ يتبين أن سد مثل هذه النفقــات عــن طريــق زيــادة الضرائب يثقل كاهل العامة، فإذا استمر الحاكم في الزيادات المطردة فإن هذا يؤدي فــي نظر ابن خلدون إلى قتل الحافز الإنتاجي مما يؤثر سلبا على المنتجين إلــى أن يوصــلهم إلى الإفلاس.

وبناء على هذا فإن عملية توزيع الثروة في هذه المرحلة يكون كما يلي:

أ- **الطبقة الحاكمة**: يستولي على غالبية الثروة.

ب- بقية الطبقات: لا تتحصل إلا على النزع اليسير.

ونتيجة هذا الظلم التوزيعي فإن الدافع على الإنتاج يموت فينشر بموته الفقر ويكثر الجوع، فينتشر الموت وتكثر الهجرة وتنهار مقومات الدولة وتضمحل ويذهب ريحها.

2 . دور الجاه في توزيع الثروة عند ابن خلدون.

لقد توصل ابن خلدون إلى إبراز مجموعة من العوامل التــي تمــارس أثرهــا التوزيعي على الثروة، وبعد أن تكلمنا على نصيب العمل في الأجــور، والريــع لمــلاك

الأراضي، والأرباح للرأسماليين، نتكلم في هذه المرة عن عامل لا يقل أهمية عن العوامل السابقة هذا العامل الذي يعد اكتشافا نوعيا قدمه ابن خلدون، ورغم تقدم الدراسات الاقتصادية في العصر الحديث فهي تفتقر لمثل هذا العامل ذو التأثير الكبير في التوزيع وهو الجاه أو المركز الاجتماعي، الذي وظفه ابن خلدون في توضيح الآليات التي يعمل من خلالها في توزيع الثروة بين شركاء التوزيع(3)، الذين يقسمهم ابن خلدون إلى خمسة أصناف في الفصل الثاني في وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه وهم:

1.2- الأمراء: أي الحكام أو الدولة ونصيب هؤلاء من التوزيع هو الجباية والغارم وهو ما يسمى بلغة المالية الاقتطاعات، ووسيلتهم هي القوة التي تستعمل القانون للاكراه.

2.2- التجار: نصيبهم هو أخذ ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب، أي الأرباح، وسيلتهم عند ابن خلدون "التحيلات" أي دراسة الأسواق والأحوال المتقلبة فيها، وظروف العرض والطلب أو ما يسمى بعلم التسويق.

3.2- ملاك الأراضي: ونصيبهم من التوزيع ما يتحصلون عليه من ريع، وما يحصلوا عليه من إنتاجهم إن كانوا هم المنتجين.

4.2- الرأسماليون: وهم العاملون في مجال الصناعة والحرف بمختلف أنواعهم ونصيبهم هو ما يحصلوا عليه من أرباح نتيجة بيع منتوجاتهم.

أما الصيادون فإن ابن خلدون يشير إشارة إليهم ويقلل من شأنهم كشركاء في التوزيع.

وهؤلاء المشاركين في العملية التوزيعية يرى ابن خلدون أن الجاه يلعب دورا مهما في تحديد نصيب كل منهم، بحيث يقرر بأن الجاه مفيد المال، وأن تراكم الثروة وزيادة نموها لا يتحقق إلا إذا توفر الجاه والنفوذ.

والجاه حسب تعريف ابن خلدون هو: "القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة".(4)

ويبين ابن خلدون أن صاحب المال والثروة في جميع أصناف الإنتاج أكثر يسرا وثروة من فاقد الجاه، والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه، فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي، فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع معاشاته أن

تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه فهو يبين قيم الأعمال يكتسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغني لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسارا وثروة ولهذا كانت الإمارة أحد أسباب المعاش..[5]

وهذا التحليل الرائع يبين كيف يدخل الجاه كعامل أساسي في تحديد توزيع أنصبة الثروة، وأن الجاه يحول أجزاء من الثروة ثم توزيعها توزيعا وظيفيا كالأرباح والأجور والريع إلى جهات معينة لم يساهم بالعمل ولكن تمتلك الجاه العامل الذي له القدرة على جذب الثروة وتراكمها "تتوفر قيم الأعمال عليه"، هذا بالنسبة لأصحاب الجاه أما الذين لا يملكون جاها أو يفتقرون إليه فهؤلاء يقول فيهم ابن خلدون: "وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار ولذلك نجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير"[6].

إذن يصل ابن خلدون إلى أن فاقد الجاه حتى ولو ذا مال فإنه يبقى أقل غنى وتجميعا للثروة من أمثاله الذين يملكون الجاه، وذلك للأسباب التي قدمها ابن خلدون.

وقد استنتج ابن خلدون مما سبق أن الجاه هو العامل الحاسم في التوزيع وأن بقية العوامل الوظيفية تابعة له فيقول: "تتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال".

ويلجأ ابن خلدون إلى الواقع فيبرر النتيجة المتوصل إليها وهي أنه قد تتراكم وتتزايد الثروة بالجاه أكثر من تزايدها عن طريق استثمار الأموال فيقول: "ومما يشهد لذلك أنا نجد كثيرا من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهروا حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله في إردافهم فأخلص الناس في إعانتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم وأسرعت إليهم الثروة وأصبحوا مياسير من غير مال مقتنى إلا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس".[7]

هؤلاء الفقهاء وأهل الدين اشتهروا واعتقد الناس في مرافقتهم، لم يكتسبوا الثروة من عطايا السلطان، ولا من أعمالهم العلمية لأن الناس عامة في غير حاجة إليها، وإنمـا يرجع إلى ما اعتقد الناس في جاههم نتيجة معاملة الله تعالى في أردافهم.

إذن الجاه عامل حاسم في التوزيع وفاقده يبقى في نظر ابن خلدون يسعى ولكـن سعيه لا يتعدى الإبقاء بحاجاته فلا تتراكم لديه الثروة، وهؤلاء أصـناف مـنهم التجـار والصناع وأهل الفلاحة، ويقول ابن خلدون مؤكدا على ذلك: "وفاقد الجاه وأن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبه سعيه ذاهبا وآيبا في تنميته كأكثر التجـار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك إذ فقدوا الجـاه واقتصـروا علـى فوائـد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر ولا تسرع إليهم ثـروة وإنمـا يرمقون العيش ترميقا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة."[8]

إن المدقق في هذه العبارة يشعر وكأن ابن خلدون يعيش اليوم معنا ويأخذ هـذه الملاحظات من واقعنا، ويسجل النتائج الملموسة والمعاشة.

فما أشبه البارحة باليوم، فكم صاحب تجارة، وصناعة، وفلاحة، دخلوا بما يملكـون إلـى مجال الاستثمار دون أن يحسبوا لهذا العامل "الجاه" حساب خرجوا بعـد حـين مفلسـين ودخلوا في دائرة الفقر والخصاصة بعد أن فقدوا ثروتهم.

وإذا كان أثر هذا العامل التوزيعي مهم لهذه الدرجة فكيف يسعى الساعون إلـى اكتسابه والاحتماء بقوته وتركيم الثروة عن طريقه؟

يقول ابن خلدون: "إن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية "من البشر" وفي السفل إلى من لا يملك ضـرا ولا نفعا بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة."[9]

يتضح من هذه العبارة ما يلي:

أ- أغلبية الناس في حاجة إلى الجاه.

ب- الجاه طبقات أعلاها الملوك وأدناها طبقة من لا يملك ضرا ولا نفعـا وبينهمـا طبقات.

جـ- كل طبقة تلجأ إلى الطبقة التي فوقها وهكذا..

د- ما عدا الطبقة السفلى فإن بقية الطبقات تملك جاها وأن تفاوت.

هـ- تستفيد الطبقات من توزيع الثروة حسب قوة الجاه الذي تمثله.

ويؤكد ابن خلدون العناصر التي جاءت في العبارة السابقة بعبارة أكثر توضيحا فيقول: "ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوق، ويزداد كسبه تصرفا فيمل تحت يدره على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك وإن كان ضيقا قليلا فمثله مثل فاقد الجاه، وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله."[(10)]

بعد هذا التحليل الوافي لأثر الجاه في التوزيع يبين ابن خلدون أن طريق الوصول إليه هو التملق والتذلل ومن يترفع عن هذه الصفات الرذيلة يعيش في فقر أو فوقه بقليل، وفي هذا يقول: "يحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق... وإلا فيتعذر حصوله فلذلك قلنا أن الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المحصل للسعادة والكسب، وأن أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا التملق، ولهذا نجد الكثير من يتخلق بالترفع والشمم لا يحصل لهم غرض الجاه، فيقتصرون في الكسب على أعمالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة.. وأما الثروة فلا تحصل له أصلا."[(11)]

خاتمة:

وأخيرا يمكن استخلاص من دراسة نظرية التوزيع النتائج الآتية:

أولا: إننا أمام نظرية كاملة متكاملة للتوزيع لابن خلدون.

ثانيا: إن هذه النظرية التي أنتجت قبل خمسة قرون مازالت ذات جدوى في زماننا هذا، مما يعزز أصالة وعلمية وسبق ابن خلدون.

الهوامش :

(1)– عبد الرحمن ابن خلدون ، **المقدمة**، دار القلم ، بيروت ، 1986 ، ص 198

(2)– أحمد بوذرة، **الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون**، دار ابن خلدون، بيروت، 1984، ص188.

(3)– المقدمة، مرجع سابق، ص390.

(4)– نفس المرجع السابق، ص289.

(5)– نفس المرجع، نفس الصفحة.

(6) – المقدمة، مرجع سابق، ص289.

(7)– نفس المرجع ، ص391.

(8)– المقدمة، مرجع سابق، ص390.

(9)– نفس المرجع، ص391.

(10)– نفس المرجع السابق، ص391.